

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة
الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم اليوم لإبلاغكم بجزع الشعب الفلسطيني وقيادته بسبب حملة الاستيطان
غير القانونية العدائية والعدوانية التي تستمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في تنفيذها
في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا نرى أي مغالاة في التشديد على
ما لأنشطة الاستيطان غير القانوني التي تقوم بها إسرائيل من آثار هدامة على الحالة محليا
وعلى آفاق مفاوضات السلام بين الجانبين وصلاحيّة الحل القائم على وجود دولتين على
أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وفي الفترة المنقضية منذ رسالتنا الأخيرة الموجهة إليكم، شهدنا استمرار إسرائيل
الصارخ في تنفيذ هذا المخطط الاستيطاني غير القانوني، إضافة إلى سياسات وممارسات
غير قانونية أخرى لا حصر لها، مع تمادي الحكومة الإسرائيلية في التفاخر بإفلاتها من العقاب
على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي. ويبدو جلياً أن عجز المجتمع الدولي المستمر، بما فيه
مجلس الأمن، عن مساءلة إسرائيل، إنما يسهم في التشجيع على هذه الحملة المارقة، حيث
يعمد المسؤولون الإسرائيليون، بمن فيهم رئيس الوزراء، إلى التنافس على من منهم أشد
المؤيدين تحمسا لإقامة المستوطنات، والمستوطنين المتطرفين المخالفين للقانون الذين نُقلوا إلى



الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، للإقامة في تلك المستوطنات غير القانونية وترويع السكان المدنيين الفلسطينيين، في إطار مساعي السلطة القائمة بالاحتلال إلى ترسيخ جذور احتلالها وبسط سيطرتها على الأرض، مجردة من السكان الفلسطينيين الأصليين، الذين تسعى جاهدة إلى تشريدتهم بالقوة، أو بالأحرى ممارسة التطهير العرقي عليهم، من خلال شبكة واسعة النطاق من السياسات والممارسات غير القانونية التي تفرضها عليهم.

وبالإضافة إلى سلسلة الإعلانات الصادرة في الشهر الماضي بشأن خطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، وبخاصة في المناطق الواقعة في القدس الشرقية المحتلة وحواليها، أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال عن خطط لبناء ١١٩ وحدة أخرى في مستوطنة "شيلو" غير القانونية شمال القدس الشرقية المحتلة. بل إن وزارة الدفاع الإسرائيلية نفسها وافقت على هذه الخطط الرامية إلى توسيع هذه المستوطنة في عمق الضفة الغربية، بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة. وتستمر إسرائيل أيضا في مصادرة الأراضي الفلسطينية بالقوة، بما في ذلك ١٥٠٠ دونم (٣٧٥ فداناً) من الأراضي في منطقة تقع شمال شرق غور الأردن بهدف توسيع جدار الضم غير القانوني وعدد مما يسمى "البؤر الاستيطانية" غير القانونية القريبة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، شرعت إسرائيل أيضا في مد طريق جديد يستهدف الربط بين المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة. وبطبيعة الحال فالهدف من تشييد هذا الطريق، على غرار غيره من الطرق المماثلة الكثيرة العدد التي مدتها القوة القائمة بالاحتلال تنفيذا لنظام الفصل العنصري الذي تفرضه على الشعب الفلسطيني الواقع تحت احتلالها، هو أن يكون طريقا يقتصر استخدامه على الإسرائيليين دون غيرهم بل سيعمق عزل المدينة المقدسة عن بقية أطرافها الفلسطينية الطبيعية.

وفي انتهاك جسيم للقانون الإنساني الدولي، تتماذى إسرائيل في هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية وطردها أصحابها من الأسر الفلسطينية، بما يشمل الأطفال والمسنين، في كامل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن الأمثلة الأخيرة على هذه السياسة اللاإنسانية غير القانونية، هدم مصنع في منطقة مدينة قلقيلية يُستخدم في قطع الأحجار. وقد دُمّرت سبل معيشة الأسر الفلسطينية الثماني التي مثل المصنع مصدر دخلها، وقد نُسف الآن. وفي يوم الاثنين الماضي ٥ كانون الأول/ديسمبر، هدمت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا منزلا فلسطينيا في حي سلوان في القدس الشرقية المحتلة، مما أدى إلى تشريد ١٥ فلسطينيا على الأقل، من بينهم رضيع لم يتجاوز الأسبوعين من العمر. بل لم يُسمح لأسرة برقان التي تعرضت لهذا المصائب وصاحبة المنزل المذكور، حتى بإخراج أثاثها وأمتعتها الشخصية منه قبل الهدم. وفي اليوم نفسه، قامت الجرافات الإسرائيلية بهدم مبنى فلسطيني آخر في بيت حنينا. وفي انتهاك لحظر نقل المدنيين بالقوة، أمرت إسرائيل أيضا بترحيل فلسطيني آخر يُدعى

أحمد عطون من مدينة القدس، مسقط رأسه، بعد إلغاء تصريح إقامته، وباحتجازه بعد إقامته لمدة عام في أحد مباني الإيواء التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر في المدينة.

وفي الوقت ذاته، يستمر المستوطنون الإسرائيليون في حملة ترويع وأعمال عنف هوجاء في حق السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة، تعرض راع فلسطيني يبلغ من العمر ٦٠ عاما ويدعى سليم شحادة، لعملية اختطاف مروّعة في ٥ كانون الأول/ديسمبر على يد مستوطنين متطرفين من مستوطنة "يتسهار" في منطقة نابلس. وقام هؤلاء المستوطنون بسلب الراعي قطيع أغنامه البالغ ٥٠ رأسا. وقبل ذلك بأيام قلائل، اعتدى عدد من المستوطنين من مستوطنة "إتمار" في ٣ كانون الأول/ديسمبر، على رجل فلسطيني آخر يبلغ من العمر ٦٠ عاما وضربوه. ثم قامت مجموعة من المستوطنين في ٤ كانون الأول/ديسمبر بإضرام النار في أرض زراعية فلسطينية شمال الضفة الغربية، مما أدى إلى تدمير مساحة مزروعة لا تقل عن ٥ دونمات. وجاء ارتكاب ذلك الهجوم ردا على قيام الشرطة الإسرائيلية باعتقال ٧ مستوطنات لقيامهن بشن ما يُسمّى بهجمات "دفع الثمن" التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين. واليوم، ٧ كانون الأول/ديسمبر، عُثر على رسوم جدارية معادية للعرب خُطت على جدران مسجد آخر، وحدث ذلك هذه المرة في قرية برقين قرب مدينة نابلس، بل إن المسجد تعرض أيضا لحريق متعمد حيث عُثر على إطارات سيارات مشتعلة دُحرجت باتجاه مدخله.

ومما يدعو للأسف أن حملة التصعيد والاستفزازات الإسرائيلية تتواصل مع ارتكاب أعمال غير قانونية على يد إسرائيل بحق السكان المدنيين الفلسطينيين العزل في قطاع غزة. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال، إضافة إلى الحصار العائش وغير القانوني الذي تفرضه على غزة كعقاب جماعي للسكان كافة، والذي لا يزال يلحق أذى فادحا بجميع مظاهر الحياة في المدينة، شن هجماتها العسكرية التي تستهدف المنطقة. واليوم قُتل رجل فلسطيني وأصيب مدنيان آخرون على الأقل بجراح نتيجة لغارة جوية إسرائيلية. وعلاوة على ذلك، حذّر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي من أن إسرائيل مستعدة لشن عملية كبيرة على قطاع غزة.

إن هذه التهديدات والاستفزازات الصارخة التي تقوم بها إسرائيل، إلى جانب تنفيذها الطائش لعدد هائل من السياسات والممارسات غير القانونية، ولا سيما حملتها الاستيطانية المسعورة في كامل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هي سبب استمرار تردّي الحالة محليا وهي تسهم في تأجيج المشاعر والتوتر بين الجانبين. ويهدّد عدم كف إسرائيل عن هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية والهدامة بأن يزعزع على نحو خطير

الحالة الهشة أصلاً بما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة، بما في ذلك ما يتعلق بآفاق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وبناءً على ذلك، تجدد القيادة الفلسطينية دعوتها المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تعزيز سيادة القانون وإعمال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يقوموا بواجباتهما المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والتصرف على سبيل الاستعجال لحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف هذه السياسات غير القانونية والالتزام فوراً بواجباتها المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإذا استمرت إسرائيل في عدم امتثالها لذلك وفي تحديها الصارخ للمجتمع الدولي، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات جماعية حادة لمساءلة إسرائيل عن جميع ما ترتكبه من انتهاكات. وإننا مقتنعون بأنه لا سبيل فعلاً لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين إلا باتخاذ هذه الإجراءات المباشرة والمسترشدة بالمبادئ من جانب المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن.

وتأتي هذه الرسالة على سبيل متابعة رسائلنا السابقة وعددها ٤١١ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/ES-10/539-S/2011/724) إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (A/55/432-S/2000/921) سجلاً أساسياً بالجرائم التي ترتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من مساءلة إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، عن جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم مرتكبيها للعدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد الهادي ناصر

القائمة بالأعمال بالنيابة